نص ردن

▪ علاء حسن

تشريب الأحزاب

رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب خالد شواني أعلن اجراء اكثر من ٥٣ تعديلا على مشروع قانون الأحزاب تمهيدا لإقراره من قبل البرلمان، والمشروع خضع للقراءة الاولى بعد ان عرض أمام منظمات المجتمع المدني وبعثة الامم المتحدة في العراق، والقوى العاملة في الساحة العراقية، ومع اهمية إقراره لتنظيم الحياة السياسية، هناك بعض الاطراف لا ترغب في انجاز القانون بحسب عضو القائمة العراقية لقاء وردي التي ذكرت في حديث إذاعي ان الجهات المتنفذة وعددها اربعة احزاب لا اكثر تقف عائقا امام تمرير المشروع، وانهاء الجدل المستمر حوله منذ الدورة التشريعية السابقة.

بعد العام ٢٠٠٣ اسست احزاب بالمئات، لغرض المشاركة في الانتخابات التشريعية، من اجل وصول امين عام الحزب او امينه العام للبرلمان لكي يحقق مطالب العراقيين، ومجلس النواب السابق شغل مقاعده اصحاب القائمة المغلقة في تحد سافر للقواعد الديمقراطية، وهؤلاء وليس غيرهم عجزوا عن اقرار قانون الاحزاب، وكان الخلاف حول مصادر التمويل والارتباط بدول خارجية، والخلاف الجوهري يتعلق بالجهة الرسمية المسؤولة عن منح اجازات التأسيس.

وكعادته في ترحيل القوانين المعطلة الى الدورة التشريعية اللاحقة، اعلن بعض اعضاء البرلمان الحالي حرصهم على تشريع القانون، والاعلان وحده ليس كافيا لإثبات جدية هذا التوجه والأمر يتطلب موقفا موحدا من قبل الجميع لاثبات حقيقة الإيمان بضمان حياة سياسية مستقرة في العراق خالية من الازمات المزمنة والطارئة.

في الأشهر الأولى عقب سقوط النظام السابق كانت الفنادق الكبيرة في العاصمة بغداد تشهد توافد مئات الشخصيات من شرائح اجتماعية مختلفة للمشاركة في المؤتمر التأسيسي للحزب الفلاني، ينتهي بإقامة وليمة غداء تضم أنواع المشويات والمقبلات، ومع تكرار انعقاد المؤتمرات التأسيسية يحضر عدد كبير من المشاركين في المؤتمر السابق إلى الحالي، يجمعهم وكما قال احدهم وقتذاك تناول "تشريب الحزب" قبل الإيمان بأفكاره وبرنامجه السياسي، والرجل تحدث بصراحة امام مراسل جريدة أميركية كان مكتبها في احد فنادق الدرجة الأولى.

"تشريب الأحزاب" يمكن ان تستقطب جمهورا واسعا أي توسيع قاعدتها الشعبية بهذا الأسلوب القديم جدا، فالمال كان وعلى مدار العصور وسيلة لصنع القادة السياسيين، والشواهد كثيرة، خصوصا أثناء الحملات الدعائية قبل إجراء أية عملية انتخابية.

الأحزاب الفقيرة المعتمدة على التمويل من اشتراكات وتبرعات الأصدقاء والمحبين والموالين والمناصرين والمؤمنين ببرامجها غير قادة على توفير "التشريب" للقواعد الشعبية، وهي غير مرتبطة بجهات خارجية تمنحها مبالغ مالية بالعملة الصعبة، ويكون تشريبها مثل مركة المستشفى خاليا من اللحم والعظم، والأحزاب الأخرى التي توصف بأنها متنفذة، ولها تمثيل واسع في مجلس النواب والحكومة، تشريبها يحتوي على لحم زند طليان من النوع "الهرفي" وبعد تناول الغداء ورفع برقية تجديد الولاء لزعيم الحزب او أمينة العام يتم توزيع البرنامج السياسي، وعلى بركة الله يخوض الانتخابات المقبلة.

قلقون من عدم التمليك

الدور واطئة الكلفة في كربلاء بلا كهرباء ولا ماء

□ كربلاء / أمجد علي

يعاني عدد من ساكني الوحدات السكنية واطئة الكلفة في كربلاء، افتقارها للماء والكهرباء، فضلا عن القلق من عدم تمليكهم هذه الوحدات من قبل الدولة.

ويقول المواطن محمد عبيد لـ"المدى": إن "معاناتنا في هذه الدور كبيرة، أولها أنها بعيدة عن الأحياء السكنية وتقع خارج حدود المدينة، وثانيها افتقار المنطقة للمدارس، وهذا ما يضطر أبناءنا وبناتنا إلى السير لمسافات طويلة للالتحاق بالمدارس في المناطق الأخرى، إذا ليس هناك طرق معبدة تسلكها سيارات الأجرة أو الباصات الصغيرة (الكيات)".

تجمع دور واطئة الكلفة

يدعو للغرابة إذ أن الدور توزع مجانا فيما يتم إجبارنا على دفع مبالغ للطاقة الكهربائية التي من المفترض أن تكون متوفرة في المجمع".

ويلفت جاسم الانتباه إلى أن "الجميع ظن أن هذه الدور هي ملك صرف لهم، لكننا فوجئنا بمن يطالبنا بالتوقيع على كتاب ينص على أن هذه الدور ملك للدولة ويمكن سحبها بعد استقرار الحالة المعيشية، الأمر الذي ولد قلقا للكثير من العائلات". مدير جمعية الهلال الأحمر العراقي في كربلاء حميد الطرفي، تحدث لـ"المدى" عن مشكلة السكن قائلا: إن فكرة إنشاء دور واطئة الكلفة برزت بعد تفاقم أزمة السكن والتهجير والتجاوزات على عقارات الدولة". ويصف الطرفي مشروع الدور واطئة الكلفة بأنه "فكرة صائبة فهناك العديد من العائلات بحاجة إلى سكن ملائم"، مشيرا إلى أن "بعض المنظمات الدولية ارتأت بناء ٢٠٠ دار واطئة الكلفة للإسهام في معالجة هذه المشكلة ووضعت شروطا لمعرفة مستحقيها". ويبين أن المنظمات الدولية "شكلت فرقا للقيام بمسح ميداني شمل ألف عائلة تم اختيار ٢٠٠ منها تنطبق عليهم الشروط والضوابط والتي تتمثل بعدد الأفراد والأطفال في العائلة الواحدة والدخل الشهري ومستوى المعيشة"، موضحا أن الأولوية تكون للأرامل والمطلقات.

ويذكر الطرفي أن "المسح استغرق شهرا كاملا وبعد ذلك أجريت القرعة بين العائلات المستحقة، واستثنيت منها الأرامل والمطلقات"، مشيرا إلى أن بعض العائلات التي فازت بالقرعة عزفت عن السكن في هذه الدور لأنها تسكن في بيوت تجاوز.

ويضيف "المعاناة الأكبر هي افتقار المنطقة لشبكات الماء والكهرباء، وعدم السماح لنا بتوسعة الدار أو إضافة غرفة مثلا لأن مساحاتها صغيرة وأغلب العائلات من الطبقة الفقيرة، إضافة إلى أنها عائلات كبيرة يصل عدد أفراد بعضها إلى ١٢ فردا، والدور لا تكفي إلا لعائلة من خمسة أفراد"، على حد قوله.

أما حسين جاسم فيشير إلى أن الكثير من العائلات الساكنة في هذه الدور، "بدأت تشعر بالندم، فبالرغم من أنها أنقذتنا من الإيجارات المكلفة وبيوت التجاوز، لكن الحياة في هذه الدور صعبة وتنقصها الكثير من الخدمات".

وينبه إلى أن المجمع يفتقر إلى مركز صحي، "كما أن بعض العائلات قامت بإيصال التيار الكهربائي على نفقتها الخاصة بعد أن تم استيفاء ١٠٠ ألف دينار من كل دار وهو أمر يؤكد الطرفي أن "الجمعية تتابع هذا الأمر وترسل فرقا شهريا لمعرفة العائلات الشاغلة لهذه الدور أو المتجاوزين عليها ووجدنا أن هناك عائلات أبرمت عقودا للسكن ولكنها لم تسكن الدار، إضافة إلى الكثير من المخالفات الأخرى". ويوضح أن "الجمعية طرحت إعلان عن طريق العتبة الحسينية تنذر فيه العائلات التي ظهرت أسماؤها في القرعة ولم تسكن الدار بأنه سيتم سحب الدار منها، وبعد إجراء مسح لهذه الدور تبين أن ٤٠ دارا لم تشغلها العائلات الفائزة".

ويشير الطرفي إلى أن الجمعية "خاطبت المحافظة التي شكلت بدورها لجنة مختصة لمعرفة العائلات التي لم تتسلم الدور واتخاذ الإجراء المناسب". أما عن الخدمات فيقول الطرفي: إن ٤٢٧ مليون دينار خصصت من قبل مجلس المحافظة لمد شبكة كهرباء، إضافة إلى مراجعة دائرة الماء من أجل مد شبكة ماء، وفي نهاية عام ٢٠١٢ سيتم الانتهاء من إيصال الخدمات. ويبين أن هناك مشروعا سيتم العمل به وسيجعل من السكن في المنطقة مفيدا من خلال معرفة المهن التي يقوم بها الرجال والنساء في هذه الدور بهدف إنشاء مصنع أو معمل وخاصة لذوي الحرف البسيطة لتشغيل العاطلين منهم.

وبشأن أسباب منع إضافة بناء جديد، ينوه الطرفي بان "هذا المنع جاء لكون الدور صممت بهذا الشكل وأية إضافة قد تعرض السقوف للسقوط وأن هذه الدور عائدة للجمعية والأرض للبلدية وإذا ما أريد تمليك الأرض للساكنين فإن ذلك يحتاج إلى قرار واعتقد أنه سيحصل في المستقبل".

الموارد المائية تبدد مخاوف انهيار سد الموصل

□ بغداد / المدى

بددت وزارة الموارد المائية، أمس الثلاثاء، المخاوف بشأن انهيار سد الموصل، مؤكدة أنه بحالة جيدة وخزينه المائي جيد.

ونقلت وكالة "آكانيوز" الأنباء عن مدير عام المشاريع في الوزارة علي هاشم، قوله: إن "سد الموصل بحالة جيدة جدا في الوقت الحاضر من خلال أعمال الصيانة المتواصلة التي تنفذها الوزارة منذ سنوات".

وأوضح أن "خزين سد الموصل جيد ووضعه مطمئن ولا توجد أي مشاكل أو تخوف من قضية انهياره".

وكانت تقارير صحفية محلية وأجنبية نشرت خلال الأشهر الأخيرة، قد حذرت وبالاعتماد على آراء خبراء جيولوجيين عراقيين من احتمال انهيار سد الموصل بسبب طبيعة الأرض التي شيد عليها وبفعل الهزات الأرضية التي تعرضت لها المنطقة.

وأنشئ سد الموصل من قبل شركة ألمانية وإيطالية، ويبلغ ارتفاعه ١١٣ متراً، فيما قدرت الشركة عمره بنحو ٨٠ عاماً، ويقع على مجرى نهر دجلة، ويعد رابع أكبر سد في الشرق الأوسط.

متخوّفون من الوضع الأمني وآخرون مطمئنون

تفجير سابق

□ بغداد / المدى

في الوقت الذي أعرب عدد من المواطنين عن مخاوفهم من الخروقات الأمنية التي تشهدها المدن العراقية في الآونة الأخيرة، يرى آخرون أن الوضع الأمني جيد قياسا بالأعوام السابقة. وطالب البعض الآخر بتطوير عمل الجهاز الاستخباري، مشيرين إلى أن قدرة القوات الأمنية على السيطرة على الشارع اتسمت بالضعف. ويرى المواطن أيسر عدنان، في حديث أوردته إذاعة "العراق الحر": إن الوضع الأمني أفضل بكثير من السابق. ويقول المواطن سنان محمد: إن الوضع الأمني تحسّن عن السابق غير أن ما يزعج المواطنين يتمثل بنقاط التفتيش، مشيراً إلى أن بعض السيطرات تم إلغاؤها لكن سيطرات أخرى أثقل من السابقة وضعت في مواقع جديدة، ما تسببت بإحداث بزحام مروري كبير.

من جهته، عبّر المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد العقيد ضياء الوكيل، عن عدم قلقه من الوضع الأمني، مؤكدا أن عملية تسليم الملف الأمني إلى قوات وزارة الداخلية سيتم تدريجيا ابتداءً من المحافظات التي قال إنها تشهد استقراراً امنياً. وبيّن الوكيل أن القوات المسلحة ستكون، بعد مغادرتها مواقعها، ظهيراً لقوات الشرطة، لافتا إلى أن الجماعات الإرهابية تستهدف المواقع الرخوة في الخطة الأمنية كتجمعات المواطنين المكشوفة. وأكد أن العناصر الأمنية تلاحق شبكات الاغتيال بأسلحة الكواتم، وقد تمكنت من الوصول إلى بعض الخيوط خلال عملية نفذتها مساء الأحد الماضي.

لجنتان للتحقيق في اعتداء حماية أحد المسؤولين على أطباء بالديوانية

□ الديوانية / تحسين الزركاني

طالب أكثر من ٣٠ طبيبا في دائرة صحة الديوانية، بفتح تحقيق في اعتداء حماية أحد المسؤولين في الحكومة المحلية للمحافظة على عدد من زملائهم أثناء تأديتهم واجبهم في إسعاف جرحى تفجير سيارة مفخخة في سوق المدينة في الثالث من الشهر الجاري.

وقال أمين سر اتحاد أطباء العراق الدكتور صلاح الحداد لـ"المدى": إن أكثر من ٣٠ طبيبا في دائرة صحة الديوانية تقدموا للاتحاد بطلب فتح تحقيق بشأن اعتداء حماية أحد المسؤولين في حكومة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد) على زملائهم أثناء عملهم يوم تفجير السيارة المفخخة في سوق المدينة.

وأضاف أن "أطباء وممرضين وإداريين، لوحوا بالتظاهر والاعتصام على خلفية الاعتداء بعد خلو المستشفى وشفاء الجرحى الذين سقطوا في الانفجار، للمطالبة برد اعتبارهم، وضمان عدم تكرار مثل هذه التصرفات".

وأشار الحداد إلى أن "لجنة لتقصي الحقائق شكلتها وزارة الصحة ضمت أربعة أطباء هم رئيس اتحاد أطباء العراق الدكتور حيدر الصفار، والناطق باسم الاتحاد الدكتور علي العنبوري، وعضو اللجنة التحضيرية الدكتور أحمد صاحب، والدكتور أحمد جهاد، اطلعت على ملابسات الحادث خلال زيارة شملت رئيس مجلس المحافظة ومدير شرطة الديوانية والنائب الثاني للمحافظ، للتحقيق بقضية الاعتداء والأسباب التي دفعت حماية المسؤول إلى التعدي على الموظفين من أطباء وممرضين وإداريين أثناء أدائهم واجبهم".

وكانت الحكومة المحلية في الديوانية، قد نظمت مؤتمرا لشيوخ ووجهاء عشائر المحافظة وقعوا فيه وثيقة عهد، بعدم الاعتداء أو تهديد الأطباء أو ملاحقتهم عشائريا، واللجوء إلى القضاء والإجراءات القانونية في حال حدوث أي حالات للوفاة نتيجة الأخطاء الطبية.

يذكر أن عددا من أطباء الديوانية، نظموا قبل عامين إضراباً عاماً عن العمل في العيادات الخاصة، بعد تعرض أحد زملائهم لتهديدات عشائرية على خلفية وفاة شابين أثناء التخدير في صالة عمليات مستشفى الديوانية التعليمي.

من جانبه، بين الناطق باسم الاتحاد الدكتور علي العنبوري لـ"المدى"، أن اللجنة عرضت على رئيس مجلس محافظة الديوانية جبير سلمان الجبوري، "الصورة الحقيقية عن اعتداء حماية أحد مسؤولي الحكومة المحلية في الديوانية، على أحد الأطباء أثناء عمله في قسم العناية المركزة لمعالجة جرحى انفجار الثلاثاء".

ولفت إلى أن "الجبوري شكل لجنة تحقيقية في مجلس المحافظة، للعمل على محاسبة ومعاقبة المقصر أياً كان منصبه، فضلا عن تقديمه اعتذاراً رسمياً باسم السلطتين التشريعية والتنفيذية في المحافظة، وتقديم كتاب شكر رسمي باسم المجلس إلى الأطباء والكادر الصحي في مستشفى الديوانية العام، لدورهم الإنساني يوم حادث التفجير، في إنقاذ حياة الكثيرين من الجرحى الذين سقطوا في الاعتداء".

واستدرك العنبوري بأن "اللجنة أكدت ضرورة إنجاح العلاقة مع الأطباء ورعايتهم، وتوفير البيئة المناسبة لإنجاح عملهم وتثمين جهودهم، وتجنب خسارة المحافظة للكفاءات الطبية".

تظاهرة سابقة للاطباء

وزير التخطيط: بابل تشهد تقدماً واضحاً في تنفيذ المشاريع

قرى وأرياف في المحاويل بلا مياه شرب

□ الحلة / إقبال محمد

فيما كشف رئيس لجنة الإعمار والتخطيط في مجلس قضاء المحاويل، أن 5 % من القرى تفتقر لمشاريع مياه الشرب، أكد وزير التخطيط والتعاون الإنمائي أن محافظة بابل تشهد تقدماً واضحاً في تنفيذ المشاريع.

وقال رئيس اللجنة رياض إبراهيم لـ"المدى": إن قضاء المحاويل "يعاني كثيرا من الإهمال بسبب قلة التخصيصات المالية لعام 2012، بالرغم من أننا قدمنا خطة تنموية للمشاريع التي نحتاجها لتدرج ضمن موازنة العام الحالي".

وأضاف "قبل التصويت على خطة ٢٠١٢ في مجلس المحافظة، قدمنا الخطة التنموية للمشاريع التي يحتاجها القضاء وحسب الكثافة السكانية، وشكلنا لجانا لعرض المشاريع على المحافظة ومجلس المحافظة وأعضاء مجلس النواب عن بابل، وشرحنا مظلومية ومحرومية القضاء الذي عانى من التهديدات الإرهابية".

وأشار إبراهيم إلى أنه "كان هناك تفهم من المحافظ ومجلس المحافظة والنواب، لكن عندما جرى التصويت وإقرار خطة المحافظة وجدنا هناك غبنا واضحا وكبيرا بالمشاريع، وهو ليس وليد اليوم بأن هذا الغبن مستمر منذ العام ٢٠٠٦"، على حد قوله.

وبين رئيس اللجنة "هناك قلة في الأموال المخصصة لقضاء المحاويل، مما انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للمواطنين"، مشيرا إلى أن "٥٪ من القرى والأرياف لا توجد فيها مشاريع لمياه الشرب، كما المدارس بحاجة إلى ٤٥٠ صفاً، إضافة إلى الحاجة الماسة لمستشفى ومراكز صحية".

عبد الكريم أكد أن هناك ٣٠ طريقا ريفيا تنتظر تعبيدها، فضلا عن عدم استصلاح الأراضي الزراعية التي تقدر مساحتها بـ٥٠٠ ألف دونم.

وذكر إبراهيم "الأسبوع الماضي استضافنا في مجلس محافظة بابل وقدمنا جداول بأرقام محددة لكل وحدة إدارية في المحافظة ونسبتها السكانية والمشاريع التي حصلت عليها عام ٢٠١٢ والنقص والزيادة بالتخصيصات المالية، واعترضنا بشدة على حصة مركز قضاء المحاويل التي كانت من المفترض أنها ٤١ مليار دينار لكن خفضت إلى ١٩ مليار دينار".

واستدرك "لكن مجلس المحافظة أبدى تفهما لمعاناة القضاء وصوت على مشاريع إضافية متمثلة بإكساء الطرق الداخلية في الأحياء السكنية في مركز القضاء بكلفة ملياري دينار، وهناك مشاريع طرق ريفية تم التصويت عليها". وتابع عبد الكريم: "حصلنا على تخصيص مليار و١٠٠ مليون دينار لإنشاء متنزه الحي الصناعي، و٧٥٠ مليون دينار لتوسيع مبنى الرعاية الصحية، إضافة إلى بعض المشاريع".

إلا أن وزير التخطيط والتعاون الإنمائي المهندس علي يوسف الشكري، أكد خلال استقباله وفدا من محافظة بابل برئاسة عضو مجلس النواب عن المحافظة حسون الفتلاوي ومحافظ بابل المهندس محمد المسعودي وعددا من مهندسي المحافظة، أن بابل "شهدت تقدما واضحا في تنفيذ المشاريع التي أحيلت بعد عام ٢٠١٠". وبين الشكري في بيان صحفي للوزارة تلقت "المدى" نسخة منه، أن بابل ركزت في خطتها على المشاريع الإستراتيجية والخدمية "وهو ما حقق لها نجاحا وطفرة نوعية في تنفيذ المشاريع".

وأشار إلى أن بابل "عانت كباقي المحافظات من التلكؤ في تنفيذ المشاريع السابقة التي أحيلت في ظروف أمنية مضطربة كانت تعصف بالبلاد"، مشددا على ضرورة التنسيق بين الوزارة والحكومة المحلية لتذليل المعوقات كافة ولتسريع وتيرة العمل لإعمار المحافظة.

من جهته، ذكر النائب حسون الفتلاوي في البيان نفسه، أن الزيارة مخصصة لمعالجة بعض الإشكالات والعقبات، لافتا إلى أنه تم تكليف فريق من مهندسي الوزارة لمعالجة تلك الإشكالات التي تواجه المحافظة.

فيما أعلن محافظ بابل المهندس محمد المسعودي، موافقة الوزارة على عدد من المشاريع المهمة، إضافة إلى وضع آلية للتعاون بين الوزارة والحكومة المحلية تهدف إلى معالجة جميع المعوقات وتسريع العمل لتحقيق نسب انجاز في جميع المشاريع، مفيدا بأنه تم وضع برنامج لدفع الصلاحيات للحكومات المحلية لتتمكن من أداء العمل وتحقيق الخدمة للمواطنين.

من جانب آخر، وقعت الحكومة المحلية في بابل مذكرة تفاهم مع شركة (آيسي كلوب) الأميركية الكندية، لتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية.

وقال رئيس هيئة استثمار بابل المهندس علاء حربة، خلال حفل توقيع المذكرة الذي حضرته "المدى": إن الشركة مختصة ببناء الفنادق واستكشاف النفط والغاز ولها الكثير من الأعمال في العديد من دول العالم.

من جهته، أكد رئيس الشركة المهندس وليام ديفان، في كلمته، استعداد شركته لتنفيذ أعمال في بابل، مشيدا بالدعم والاستعداد الذي قدمه مسؤولو المحافظة للتعاون مع الشركة.